

إحصائيات ومؤشرات

محور "تعزيز وصول النساء لمواقع صنع القرار"

- تتولى ٣ نساء فقط حقائب وزارية في الحكومة الفلسطينية الحالية.
- في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦، حصلت النساء على ١٢.٩% من عدد مقاعد المجلس التشريعي. وبلغت نسبة النساء المترشحات ١١.٢%، بواقع ٤.٣% على مستوى الدوائر و١٦.٩% على مستوى القوائم، وبلغت نسبة النساء المقترعات ٤٦%.
- وحصلت النساء على ٢٠.٦% من المقاعد في الانتخابات المحلية في العام ٢٠١٢، والتي جرت في الضفة الغربية فقط.
- بلغت نسبة النساء في الوظيفة العمومية ٤٠.٥%، حيث تتركز النساء في الوظائف المتوسطة، ويتدنى مستوى تمثيلها في الوظائف العليا.

• ولأول مرة، تم تعيين إمرأتين في منصب قاضي شرعي.

• بالرغم من تولي امرأة ولأول مرة، منصب أمين عام حزب سياسي فلسطيني، إلا ان تمثيل النساء في اللجان المركزية للأحزاب السياسية ما زال منخفض ولم يزد عن ٢٠% في أفضل الأحوال.

• تشكل النساء ٨% من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وتشارك ١٠ نساء في عضوية المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإمراة واحدة في اللجنة التنفيذية.

• على الرغم من أهمية مجالس الطلبة كحاضنة أولى لبناء القيادات السياسية، والمكان الملائم للتدريب السياسي، إلا أن مشاركة الإناث في عضوية مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية بلغت ٢٦.٨% مقابل ٧٣.٢% للذكور.



محور "إدماج قضايا النوع الاجتماعي بالموازنات والسياسات والبرامج"

- قرار تشكيل وحدات النوع الاجتماعي، والمصادقة على إستراتيجية تنظيم عمل الوحدات.
- قرار يقضي بالتزام المؤسسات الحكومية بمراعاة النوع الاجتماعي في خططها وموازناتها، وأخرها بلاغ الموازنة للعام ٢٠١٥.
- بادرت الوزارة بتطوير نظام للمراقبة والمتابعة مع ما يزيد عن ١٦ وزارة ومؤسسة قاعدية، وتلازم ذلك مع إبرام عدة مذكرات تفاهم لضمان رصد واقع المرأة وقياس أثر التدخلات على الصعيد الوطني والمجتمعي، وتعزيز مبدأ التشاركية في تقديم الإسناد اللازم للنساء في مختلف القطاعات.

• قرارات بتشكيل العديد من اللجان الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، ومنها: (اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، اللجنة الوطنية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، اللجنة التوجيهية لمراكز تواصل).

• إشراك مؤسسات المجتمع بالفرق الوطنية لإعداد التقارير الدولية والإستراتيجيات.

• إجراء تدقيق تشاركي لمؤسسات القطاع العام والخاص للوقوف على الفجوات.

محور "أثر تضمين قضايا النوع الإجتماعي ومشاركة المرأة بالحياة العامة على التنمية الشمولية والاقتصادية من بعد اجتماعي"

- إنبثق عن اللجنة الوطنية لتشغيل النساء خطة عمل مفصلة، تطرقت إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من خلال التأهيل المهني والعلمي وإيجاد ثقافة مجتمعية داعمة لعمل النساء والفتيات، في مختلف القطاعات، وبالتركيز على قطاع الزراعة والاتصالات وتكنولوجيا الإتصالات، وكذلك توفير المصادر المالية والمادية اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة التي تشغل النساء في بيئة مناسبة لواقعها الاجتماعي والاقتصادي.
- بناءً على تقارير التدقيق التشاركي لـ وزارات الاقتصاد والحكم المحلي والعمل، جرى تعديل على بعض اللوائح وإتخاذ التدابير اللازمة لتطوير مشاركة النساء.
- بالتنسيق المباشر مع لجنة الانتخابات المركزية، يجري تطوير إطار إستراتيجي يضمن تمثيل النساء بالحياة العامة.

- تم مراجعة بطاقة الوصف الوظيفي لوحدات النوع الاجتماعي بالشراكة مع ديوان الموظفين العام، لضمان مشاركة فاعلة من قبل الوحدات برسم السياسات العامة وتنفيذ البرامج والمشاريع.
- تلعب الوزارة دوراً محورياً بلجنة تنسيق المساعدات الدولية وتشارك بالاجتماعات القطاعية، لتضمن قضايا النوع الاجتماعي بالتدخلات ذات العلاقة بالقطاعات.
- بناء شراكات مع المجتمع المدني وإبرام مذكرات تفاهم مع مؤسسات دولية ومحلية تساهم بتعزيز صمود النساء بالمناطق المهمشة ومناطق "ج".

شاکرین حُسن اِصغائِکم

